

Distr.: General
6 October 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون
البند ١١٢ من جدول الأعمال
خطة المؤتمرات

خطة المؤتمرات

إصلاح إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/59/159) وعن إصلاح إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات (A/59/172). وكان معروضا عليها أيضا للعلم تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تكامل الإدارة العالمية لخدمات المؤتمرات (A/59/133 و Corr.1). وأجرت، أثناء نظرها في التقارير، لقاءات مع ممثلي الأمين العام الذين قدموا لها معلومات وتوضيحات إضافية.

٢ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، يقدم التقرير المتعلق بخطة المؤتمرات معلومات إحصائية ومعلومات أخرى عن استخدام موارد ومرافق خدمات المؤتمرات، والمسائل المتعلقة بالوثائق والمنشورات، والمسائل المتصلة بالترجمة التحريرية والترجمة الشفوية، وتكنولوجيا المعلومات. ويركز التقرير المتعلق بإصلاح إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات على الجوانب العامة لخدمات الدعم الفني للأمانة وخدمات المؤتمرات التي تقدمها الإدارة، كما يركز على المشاريع الرئيسية الثلاثة التي اضطلعت بها الإدارة على مدار العام الماضي.

٣ - ويتناول التقرير المتعلق بإصلاح إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات (A/59/172)، الفقرتان ١٨ و ١٩) المسائل المتصلة بإدارة الوثائق. ويشير التقرير إلى أن الإدارة قد اعتمدت

تدابير لتحسين جملة من الجوانب المتصلة بالوثائق منها إصدار الوثائق في مواعيدها لمداولات الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء. ومن هذه التدابير تطبيق نظام تعيين فترات زمنية محددة للتنبؤ بالوثائق المطلوبة والتخطيط لها. وقامت اللجنة بتبادل الآراء مع مديري الإدارة بشأن حالة تنفيذ النظام الإلكتروني لإدارة الوثائق (المرجع نفسه، الفقرات ٢٤-٣٧). وقد وضع نظام لتعيين فترات زمنية محددة لتقديم الوثائق لتعزيز القدرة على التنبؤ بحجم العمل وتمكين المسؤولين من تحسين تخطيط واستغلال قدرات التجهيز بالإدارة وتعزيز التقيد بالمواعيد في إصدار الوثائق عن طريق زيادة الدقة في البرمجة وكفالة رصد مخطوطات الوثائق المقدمة من جانب الإدارات المعدة لها (المرجع نفسه، الفقرة ٢٥). وترى اللجنة أنه على الرغم مما لمس في البداية من مزايا في تنفيذ نظام تعيين فترات زمنية محددة لتقديم الوثائق، لا تزال ثمة مشاكل مزمنة تعزى جزئياً على الأقل إلى تقديم وثائق "غير مدرجة في الجدول" لتجهيزها. وتبين تجربة اللجنة أن النظام يفتقر إلى المرونة الضرورية وأصبح عائقاً يحول دون إصدار الوثائق المطلوبة في مواعيدها ودون القدرة على الاستجابة للمتطلبات غير المتوقعة. وتعلم اللجنة أنه يجري إنشاء فريق مشترك بين الإدارات لاستعراض مواطن الضعف في النظام وإيجاد سبل لمعالجتها.

٤ - ويتضمن التقرير المتعلق بخطة المؤتمرات جداول تحتوي على بيانات إحصائية عن الاستفادة المخططة والفعالية من موارد المؤتمرات المخصصة لعينة أساسية من الهيئات التي اجتمعت في نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي في عام ٢٠٠٣. وقد تم تجميعها وفقاً للمنهجية التي اعتمدها لجنة المؤتمرات في جلستها ٣٤٨ المعقودة في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٣ (A/59/159)، المرفق الأول). ويتضمن المرفق أيضاً تفسيراً لعناوين أعمدة الجداول، بما في ذلك الصيغة المتعلقة بحساب "معامل الاستفادة"، التي توضح التغييرات في المنهجية المتبعة لحساب المعامل في عام ٢٠٠٣.

٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، وفقاً للصيغة، أن معامل الاستفادة الإجمالي لعام ٢٠٠٣ يزيد على معامل الاستفادة في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠١، مما يعكس زيادة عامة في مستوى الاستفادة من موارد المؤتمرات في جميع مراكز العمل منذ عام ٢٠٠١. وترحب اللجنة بهذا التطور لكنها تظل قلقة إذ أن الإحصاءات الأولية المتعلقة بالاستفادة من موارد المؤتمرات قد تكون، دون إجراء تحليل جيد لتدقيقها، مضللة وقد تجعل الغموض يلف مكاسب الكفاءة الفعلية في استخدام موارد المؤتمرات المخصصة. وتعتقد اللجنة أنه ينبغي، في ضوء التطور التدريجي لثقافة الإدارة القائمة على النتائج بالمنظمة، التركيز أكثر على الاستخدام الأمثل لموارد المؤتمرات المخصصة عن طريق قياس النتائج المحققة باستخدام الموارد المتاحة. وما دام أن هذا قد لا يتطابق بالضرورة مع الصيغة الحالية لقياس الاستفادة من موارد

المؤتمرات، فإن اللجنة تحث جميع الأطراف المعنية على النظر من جديد في منهجية تقييم استخدام موارد المؤتمرات، مع أخذ آرائها في الاعتبار.

٦ - ويتناول التقرير المتعلق بخطة المؤتمرات أيضا مسألة نسب الشواغر في دوائر اللغات (A/59/159، الفقرات ٤٧-٤٩). ففي عدد كبير من دوائر الترجمة التحريرية بالمقر، لا تزال نسب الشواغر عالية نتيجة لضخامة عدد حالات التقاعد وتنقلات الموظفين. أما في جنيف وفيينا، فإن نسب الشواغر منخفضة لكنها مرشحة للزيادة نتيجة حالات التقاعد التي ستشهدها الفترة الممتدة من الآن حتى نهاية عام ٢٠٠٥. ولا تزال نيروبي تواجه صعوبات في ملء الشواغر في أقسام الترجمة التحريرية والتحرير والترجمة الشفوية (المرجع نفسه، الفقرة ٤٧). وأبلغت اللجنة بأن المشكلة تزداد صعوبة عندما يتعلق الأمر بملء الشواغر في وظائف اللغة العربية. وترى اللجنة أنه ينبغي للإدارة أن تولي مزيدا من الاهتمام لتخطيط الخلافة وذلك بتحديد مرشحين تكمن فيهم شروط النجاح في الأسواق المحلية ووضع قائمة بأسماء المرشحين المؤهلين في جميع اللغات الرسمية. وتعزم اللجنة الرجوع إلى المسألة العامة المتمثلة في تخطيط الخلافة والشواغر لدى استعراضها للوثائق التي يقدمها الأمين العام عن إدارة الموارد البشرية إلى الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

٧ - وتشمل المشاريع الرئيسية التي اضطلعت بها الإدارة، استجابة لطلبات الجمعية العامة (انظر القرارات ٢٤٢/٥٦ و ٢٨٣/٥٧ و ٢٥٠/٥٨، إجراء دراسة بشأن معايير عبء العمل وقياس الأداء (انظر A/59/172، الفقرات ٤٨-٥٢) وتلاحظ اللجنة أن فرقة العمل المعنية بمعايير عبء العمل وقياس الأداء قد أنشئت في تموز/يوليه ٢٠٠٣، بمشاركة مقر الأمم المتحدة ومكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي. واستعرضت فرقة العمل معايير عبء العمل القائمة المتعلقة بموظفي خدمة المؤتمرات وحاولت تحديد أثر إدخال واستخدام مختلف التكنولوجيات وأساليب العمل الجديدة على أداء الموظفين العاملين في مجال خدمة المؤتمرات (المرجع نفسه، الفقرة ٤٨). وتلاحظ اللجنة أن إدخال أدوات تكنولوجيا المعلومات قد أدى، في بعض مجالات العمل، من قبيل تجهيز النصوص والتوزيع، إلى تحقيق مكاسب على مستوى الكفاءة تتجلى في تخفيض عدد الموظفين وإعادة توزيعهم وأن الجهود التي تبذلها الإدارة لتحقيق التدفق الإلكتروني والتجهيز الإلكتروني الكاملين للوثائق لا تزال في مراحلها المبكرة (المرجع نفسه، الفقرتان ٥٠ و ٥١). بيد أن اللجنة تشير إلى أن إدخال تكنولوجيا المعلومات الجديدة في الإدارة لم يفض تلقائيا إلى زيادة في الإنتاجية في مجالات هامة من قبيل التحرير والترجمة التحريرية والترجمة الشفوية، إذ يصعب تطويع هذه المجالات للتشغيل الآلي نظرا لطبيعة العمل بها ويصعب تقييم الأثر النهائي لمثل هذه التكنولوجيات.

٨ - وفي هذا الإطار، تستشف اللجنة الاستشارية من تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة للأمم المتحدة في فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (A/59/5, vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة ١٩١) أن الإدارة قد أبلغت المجلس بأن من بين العوامل المؤدية إلى تدني الناتج والإنتاجية في الإدارة إدخال ونشر آلية التدفق الإلكتروني والتجهيز الإلكتروني التي تنطوي على استخدام المترجمين التحريريين على نطاق أوسع للحاسوب وخدمات المصطلحات والمراجع المتاحة على الحاسوب. وتشير اللجنة إلى أن هذه الآلية قد أدت في الحقيقة إلى تقليل الإنتاجية رغم أن من شأنها تحسين نوعية المنتج النهائي ومستوى تماسكه واتساقه. لكن اللجنة يساورها القلق إذ، بعد استثمار كبير في تكنولوجيا المعلومات بالإدارة، لم يتم بعد تحقيق مكاسب قابلة للقياس على مستويي الإنتاجية والنوعية. وتطلب إلى الإدارة، في إطار جهودها الإصلاحية المتواصلة، الاستمرار في إعداد استراتيجية متنسقة وفعالة تقوم على النتائج في مجال تكنولوجيا المعلومات. وعلى الإدارة، لدى القيام بذلك، أن تكفل مراعاة احتياجات موظفي اللغات وخبراتهم مراعاة تامة في زيادة تطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات داخل الإدارة.

٩ - وتستشف اللجنة الاستشارية من تقرير الإدارة أنها ستواصل دراسة معايير عبء العمل وقياس الأداء بغية تقديم اقتراح إلى الجمعية العامة في دورتها الستين بشأن منهجية شاملة لقياس الأداء وإدارته من زاوية نظام العمل بأكمله (A/59/172، الفقرة ٦٥). ولم تقتنع اللجنة انطلاقاً من تبادل الآراء الذي أجرته مع مديري الإدارة بأن الإدارة قد بذلت ما يكفي من الجهود لتحسين أداء كل فرد على حدة من خلال اتخاذ جملة من التدابير منها ربط برامج تدريب الموظفين التي تنظمها بمعايير عبء العمل وقياس الأداء. وتطلب اللجنة إلى الإدارة أن تقدم تقريراً عن هذا الموضوع في إطار تقريرها عن دراسة معايير عبء العمل وقياس الأداء.